

Distr.: General
15 December 2003
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)
بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان ومن يرتبط
بهما من أفراد وكيانات

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس اللجنة
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أقدم طيه تقرير إندونيسيا المطالبة بتقديمه بموجب الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ نظام الجزاءات المفروض على تنظيم القاعدة وحركة طالبان (انظر المرفق). ويؤسفني بصدق أننا لم نتمكن من إرسال التقرير في الموعد المحدد. ونظم التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية التي أعدتها اللجنة، عملاً بالفقرة ١٢ من قرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وتقف حكومتي على أهبة الاستعداد لتزويد اللجنة بأي معلومات أخرى تحتاج إليها فيما يتعلق بتنفيذ إندونيسيا للقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣).

(توقيع) رسلان إيشار جيني

السفير

القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس اللجنة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة تقرير لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) عملاً بالفقرتين ٦ و ١٢ من القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)

جمهورية إندونيسيا

أولا - مقدمة

١ - يرجى إعطاء وصف للأنشطة، إن وجدت، التي يقوم بها أسامة بن لادن، وتنظيم القاعدة، وحركة طالبان وأعوانهم في بلدكم، وللتهديد الذي يشكلونه على بلدكم وعلى المنطقة، فضلا عن الاتجاهات المحتملة.

وقعت إندونيسيا ضحية عدة هجمات إرهابية على ترابها، بما في ذلك أكبر هجوم وقع عليها في تاريخها في مدينة بالي بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ووقع آخر هجوم على فندق ماريوت بجاكارتا في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وقد أودت هذه الهجمات بحياة مئات الأشخاص الأبرياء، وشكلت تحدياً لأساس الديمقراطية الشابة في إندونيسيا.

واتخذت خطوات للتحقيق مع مرتكبي هذه الهجمات غير الإنسانية ومطاردتهم ومقاضاتهم. وقامت الشرطة الإندونيسية في ظل ظروف صعبة باعتقال ١٤ مشتبهاً رئيسياً كان لهم ضلع مباشر في التفجير الذي وقع في مدينة بالي، وهم الآن رهن المحاكمة. وأسفرت العمليات التي قامت بها الشرطة لكشف الستار عن التفجير الذي وقع في مدينة بالي، إلى إلقاء القبض أيضاً على نحو ٨٥ فرداً قاموا بتيسير عملية التفجير، بما في ذلك التمويل وتخزين المتفجرات والذخائر وحماية الهاربين وحجب الأدلة وغير ذلك. ويواجه هؤلاء أيضاً المحكمة. وأدين حتى الآن ٢٩ منهم، وحكم على ثلاثة بعقوبة الإعدام.

وعثرت الشرطة أيضاً على ثمانية أشخاص آخرين مشتبه فيهم وقامت باعتقالهم، وكان هؤلاء يخططون للقيام بهجمات إرهابية أخرى، وصادرت في حوزتهم أسلحة ومواد لصنع القنابل. وتعرفت الشرطة على أحد عشر شخصاً يعتقد أنهم منفذو الهجوم بالقنابل على فندق ماريوت بجاكارتا في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣. واعتقل كثير من المشتبه فيهم. والتحقيق جارٍ في الموضوع.

ويمكن تبين الروابط بين الهجمات الإرهابية في إندونيسيا وتنظيم القاعدة أو حركة طالبان أو أسامة بن لادن، من المحاكمة التي جرت في قضية التفجير الذي وقع في مدينة بالي.

فقد استمعت المحكمة أثناء محاكمة علي غفران، الملقب بمخلص، أحد الأشخاص المدانين في قضية تفجير بالي، إلى شهادة أدلى بها مواطن ماليزي يدعى وان من بن وان مات، قال فيها إنه حوّل أموالا تلقاها من حنبلي إلى علي غفران في عدة مناسبات. وذكر أن جزءا من هذه الأموال جاء من تنظيم القاعدة. إضافة إلى ذلك، فإن بعض مرتكبي عملية التفجير بمدينة بالي تدربوا سابقا في أفغانستان، وحاربوا الاتحاد السوفياتي فيها.

ثانيا - القائمة الموحدة

٢ - كيف أدرجت قائمة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في النظام القانوني لبلدكم، وفي هيكله الإداري، بما في ذلك سلطات الرقابة المالية والشرطة ومراقبة الهجرة والجمارك والسلطات القنصلية؟

الرقابة المالية

عملا بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) والقائمة الموحدة الواردة فيه، يجري تجميد أموال وحسابات الأفراد والكيانات المرتبطتين بشبكة إرهابية، من خلال إحالة القائمة المذكورة من قبل إدارة الشؤون الخارجية إلى مكتب المدعي العام والشرطة. ثم يقوم مكتب المدعي العام أو الشرطة بإصدار أمر إلى جميع المصارف في إندونيسيا، من خلال مصرف إندونيسيا باعتباره أعلى سلطة مصرفية، بتجميد الأموال والحسابات. ثم تحال نتائج التحقيق مع هؤلاء الأفراد والكيانات إلى المدعي العام وترسل نسخة منها إلى مصرف إندونيسيا. وقام مصرف إندونيسيا حتى الآن بإحالة ٧ أوامر صادرة عن المدعي العام إلى جميع البنوك، لتجميد حسابات وأرصدة، وكان آخرها طلب تم تقديمه في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٣. وبناء على التحقيقات التي جرت مع جميع المصارف، لم يتبين وجود أي حساب واحد له ارتباط بأي فرد أو كيان مدرج اسمه في القائمة.

وفيما يلي التدابير التي اتخذت عند الإشراف على المؤسسات المالية ومنعها من أن تصبح هدفا للجريمة وأداة لارتكابها:

١٠ أصدر مصرف إندونيسيا القانون التنظيمي رقم 3/10/PBI/2001 بشأن مبدأ "إعرف زبونك" في حزيران/يونيه ٢٠٠١، والقانون التنظيمي رقم 3/23/PBI/2001 في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بشأن تعديلاته. ويقتضي مبدأ "إعرف زبونك" من المصارف بشكل أساسي أن تنفذ سياسات وإجراءات عند قبول الزبائن، وتحديد هوية الزبائن، ورصد حسابات الزبون

ومعاملاته، وغير ذلك من السياسات والإجراءات المتصلة بمبدأ "إعرف زبونك"؛

'٢' أصدر رئيس وكالة الإشراف على أسواق رأس المال، المرسوم رقم KEP-02/PM/2003 بشأن مبدأ "إعرف زبونك" في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ويغطي المرسوم شركات الأوراق المالية، وشركات إدارة الصناديق المالية ومصارف الإيداع؛

'٣' مرسوم وزير المالية رقم 45/KMK.06/2003 بشأن مبدأ "إعرف زبونك" بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، ويغطي مؤسسات التأمين المالية وصناديق المعاشات التقاعدية وشركات التمويل.

ويقضي القانون رقم ٢٠٠٢/١٥ المتعلق بغسل الأموال، والذي سن في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أن تقدم المؤسسات المالية، بما في ذلك المصارف وشركات التأمين والتمويل، وشركات الأوراق المالية تقارير بالمعاملات المشبوهة، وتقارير بالمعاملات النقدية إلى المركز الإندونيسي للتقارير والتحليلات المتعلقة بالمعاملات المالية، عندما تجري هذه المعاملات.

ويقضي القانون أيضا بأن يقوم كل من يدخل مبلغا مقداره ١٠٠ مليون روبية إلى الأراضي الإندونيسية أو يخرجها منها، بإبلاغ المديرية العامة للجمارك والضرائب.

وقد تلقت الوحدة الخاصة المعنية بالتحقيقات المصرفية التابعة لمصرف إندونيسيا حتى الآن ٢٣٦ تقريرا عن معاملات مشبوهة، أحيلت ٢٦ منها إلى الشرطة لإجراء المزيد من التحريات وفقا للإجراءات القانونية.

وإضافة إلى ذلك سن أيضا البرلمان القانون رقم ٢٠٠٣/١٥ بشأن تنفيذ اللائحة الحكومية، بدلا من القانون رقم ٢٠٠٢/١ المتعلق بمكافحة الإرهاب. ويؤكد هذا القانون بقوة على أن العمل الإرهابي جريمة. ولمنع تمويل الإرهاب ينص القانون على ما يلي:

- المادة ١١- السجن مدة أداها ٣ سنوات وأقصاها ١٥ سنة لأي شخص يقوم بجمع الأموال أو بتوفيرها لأغراض عمل إرهابي؛

- المادة ١٢- السجن مدة أداها ٣ سنوات وأقصاها ١٥ سنة لأي شخص يوفر أو يجمع مواد لصنع متفجرات، أو ما شابه ذلك؛

- المادة ١٣ - السجن مدة أداها ٣ سنوات وأقصاها ١٥ سنة لأي شخص يقدم المساعدة لمرتكبي فعل إجرامي عن طريق توفير أو إقراض أموال أو سلع أو غيرها من الممتلكات.

الشرطة ومراقبة الهجرة والسلطات القنصلية

تضم فرقة التحقيقات التابعة للشرطة وحدة لمكافحة الإرهاب إداريا (قاعدة بيانات)، وتنفيذا. وقد أنشأت الفرقة قوة عمل لمعالجة القضايا الكبيرة.

وتحتفظ الإدارة العامة للهجرة بقائمة للأشخاص الممنوعين من الدخول إلى الأراضي الإندونيسية أو من مغادرتها لمدة محددة. وبوسع الإدارة أن تُدرج في هذه القائمة أسماء الأفراد المشتبه في ضلوعهم مع تنظيم القاعدة، استنادا إلى المادة ١٧ (أ) من القانون رقم ٩ لعام ١٩٩٢ المتعلق بالهجرة، والذي ينص على "منع أي أجنبي من الدخول إذا تبين أنه ضالع في عصابة إجرامية دولية أو اشتبه في كونه كذلك" وتستند طلبات إدراج الأسماء الجديدة في القائمة في جملة أمور إلى ضرورة حماية أمن الدولة والدفاع عنها (الفقرة ١(د) من المادة ١١، والفقرة ١ (ج) من المادة ١٥). وفي الحالات الطارئة يمكن أن يطلب رئيس الشرطة إدراج الأسماء في القائمة (القرار المشترك رقم M.01.IL.01.02 لسنة ١٩٩٨ و Kep/008/JA/2/1998 و Pol: kep/01/II/1998، الصادر عن وزير العدل والنائب العام ورئيس الشرطة، والمتعلق بالطلبات الموجهة من مسؤولي الشرطة إلى مسؤولي الهجرة في الحالات الطارئة لمنع دخول المشتبه فيهم إلى الأراضي الإندونيسية أو هروبهم منها.

وستشاور مديرية الشؤون القنصلية التابعة لوزارة الخارجية مع الوكالات ذات الصلة بخصوص إدراج أسماء الأشخاص الممنوعين من الدخول إلى إندونيسيا أو مغادرتها في القائمة، وكذلك أسماء الأشخاص الذين يشبه في أن لهم صلة بالإرهاب. وستصدر الإدارة تعليمات لممثلي إندونيسيا لرفض طلبات التأشيرة التي يقدمها أولئك الأشخاص. وبالتالي فلن يُسمح لأي شخص يرد اسمه في القائمة بدخول الأراضي الإندونيسية.

٣ - هل صادفتكم أي مشكلة في التطبيق فيما يتعلق بالأسماء والمعلومات التعريفية كما ترد في القائمة حاليا؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى وصف هذه المشاكل.

إن عدم وجود نظام وطني واحد (متكامل) لتحديد هوية المواطنين يعرقل عملية تحديد الهوية التي تقوم بها المصارف وغيرها من المؤسسات المالية في حسابات الزبائن الأفراد. وعند التدقيق في أسماء أفراد/كيانات وردت في القائمة، عثرت المصارف والمؤسسات المالية

على إسمين متشابهين مطابقين لإسمين وردا في القائمة. وقام فريق تحقيق خاص من مصرف إندونيسيا بالتحقق مباشرة ولم يعثر على أي مبلغ هام من المال باسم هذين المشبوهين.

وعند تحديد هوية الأسماء التي ترد في القائمة، تقوم الشرطة الإندونيسية باستخدام صور الأفراد وبصمات أصابعهم. وعادة ما يستخدم مرتكبو الأعمال الإرهابية عدة أسماء مستعارة أو غير حقيقية عند القيام بعملياتهم.

واتخذت المديرية العامة للهجرة تدابير وقائية مثل الإيعاز لرؤساء مكاتب الهجرة في جميع أنحاء إندونيسيا باعتقال الأفراد المشتبه في تورطهم بشبكة القاعدة، وذلك بناء على طلب السلطات المختصة.

٤ - هل قامت السلطات لديكم بالتعرف على أي كيانات أو أفراد وردت أسماءهم في القائمة؟ فإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد الإجراءات التي تم اتخاذها.

اتخذت إجراءات من خلال تعميم أسماء الأفراد المشتبه في تورطهم بشبكة القاعدة على جميع مكاتب الهجرة في إندونيسيا بناء على طلبات وردت من مؤسسات مأذون لها ومختصة. وأوعزت المديرية العامة للهجرة أيضا إلى رؤساء مكاتب الهجرة باعتقال الأفراد المشتبه فيهم وجلبهم إلى المديرية العامة للهجرة.

وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أصدرت المديرية العامة للهجرة رسالة تحمل الرقم F4-IL.01.10-3-0061 لمراقبة عضوين من أعضاء تنظيم القاعدة، يظن أنهما موجودان في إندونيسيا:

١' أحمد محمود صالح، الملقب باسم راتي، الملقب باسم أبو سلامه، أردني الجنسية؛

٢' أبو مصعب الزرقاوي، أردني الجنسية.

وأبلغ مكتب المدعي العام أيضا بهذا التطور، فأصدر أمرا إلى جميع مكاتبه الفرعية في جميع أنحاء إندونيسيا، بمراقبة تحركات هذين الفردين.

٥ - يرجى أن تقدم إلى اللجنة بقدر الإمكان أسماء الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بأسماء بن لادن أو أعضاء حركة طالبان أو تنظيم القاعدة، الذين لم تدرج أسماءهم في القائمة، ما لم يخل ذلك بسير التحقيقات أو إجراءات الإنفاذ.

لم تكشف نتائج التحقيقات التي قامت بها المخابرات الإندونيسية حتى الآن بشأن احتمال تورط مواطنين إندونيسيين آخرين في شبكة إرهاب دولية، بما في ذلك تنظيم

القاعدة، أي دليل على تورطهم. وبغية تحسين عملية جمع المعلومات، أقامت إندونيسيا تعاوناً مع دوائر الاستخبارات في بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومع بلدان تقع خارج المنطقة.

أما فيما يتعلق بأسماء لم ترد في القائمة، فإن إندونيسيا ترتبي ضرورة الحصول على أدلة ثابتة بشأن انتمائهم إلى تنظيم القاعدة.

٦ - هل قام أي أفراد أو كيانات مدرجة أسماؤها في القائمة برفع دعوى أو اتخاذ إجراءات قانونية ضد السلطات بسبب إدراجهم في القائمة؟ يرجى إعطاء معلومات محددة وتفصيلية حسبما يقتضي الأمر.

لم يتم حتى الآن أي فرد أو كيان برفع دعوى أو اتخاذ إجراء قانوني ضد السلطات الإندونيسية.

٧ - هل قمتم بالتعرف على أي أفراد مدرجة أسماؤهم في القائمة، كمواطنين أو مقيمين في بلدكم؟ وهل تمتلك سلطاتكم أي معلومات تتعلق بهم لم يتم ذكرها في القائمة؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم هذه المعلومات إلى اللجنة وأي معلومات مشابهة عن الكيانات المدرجة في القائمة في حال توفرها.

ياسين سيوال الملقب باسم مبارك، إمام سامودرا، مكلاس الملقب باسم علي غفران بارلندوغان سيريجار، أريس مونادار وفاتور رحمان الفوزي، أغوس دويكارنا، محمد إقبال عبد الرحمن ونورجمان رضوان عصام الدين هم مواطنون إندونيسيون. ولدى آخر اثنين تصريح للإقامة الدائمة في ماليزيا. ومن بين الأشخاص المذكورين أعلاه، أدين مكلاس وإمام سامودرا وحكم عليهما بعقوبة الإعدام في محكمة محلية بمدينة بالي بإندونيسيا، وذلك في ٢ تشرين الأول/أكتوبر و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ على التوالي. وقتل فاتور رحمان الفوزي في الفلبين بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وتحتجز السلطات الأمريكية حالياً نورجمان رضوان عصام الدين الملقب باسم حملي، وتعتقل السلطات الماليزية محمد إقبال عبد الرحمن، أما أغوس دويكارنا فمعتقل في الفلبين. ولا يزال ياسين سيوال وبارلندوغان سيريجار وأريس مونادار طليقي السراح.

٨ - يرجى، وفقاً لتشريعاتكم الوطنية، إن وجدت، إعطاء وصف لأي تدابير اتخذتموها للحيلولة دون قيام كيانات أو أشخاص بتجنيد أعضاء في تنظيم القاعدة أو دعمهم للقيام بأنشطة في بلدكم، ومنع أفراد من المشاركة في معسكرات تدريب أنشأها تنظيم القاعدة في بلدكم أو في بلد آخر.

تواصل الشرطة القيام بعمليات مراقبة مكثفة للمواقع التي يشتبه بأنها تشكل معسكرات تدريب للجماعات الإرهابية. كما أنها تقوم أيضا بمراقبة المناطق الحدودية مع جنوب الفلبين وجنوب تايلند وماليزيا.

ثالثا - تجميد الأصول المالية والاقتصادية

٩ - يرجى إيراد وصف موجز لما يلي:

- الأساس القانوني المحلي لتنفيذ إجراءات تجميد الأصول المالية بموجب القرار السابق ذكره؛
- العقوبات التي صادفتكم في تطبيق تشريعاتكم الوطنية في هذا المجال والتدابير المتخذة لتذليلها.

تستند إجراءات تجميد الحسابات والأصول في المصارف والمؤسسات المالية إلى الصكوك التالية:

١' تعميم قائد الشرطة الإندونيسية رقم 028/9/I/DK/67 المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧ بشأن تجميد الودائع/الأموال/الحسابات؛

٢' رسالة نائب المدعي العام للشؤون الخاصة، نيابة عن المدعي العام في رسالته رقم B278/D.2/6/69 المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٦٩ بشأن مصادرة الحسابات المصرفية؛

٣' رسالة نائب رئيس شؤون العمليات، باسم رئيس الشرطة الإندونيسية رقم 4/260/TPC/DEOP/X/70 المؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ بشأن مصادرة حسابات مصرفية؛

٤' رسالة تتضمن قرارا مشتركا اتخذته المدعي العام ورئيس الشرطة الإندونيسية وحاكم المصرف المركزي الإندونيسي رقم KEP 126/1997 و KEP/10/XI/1997 و 30/6/KEP/GBI مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بشأن التعاون من أجل التصدي للأعمال الإجرامية في القطاع المصرفي؛

٥' قانون تنظيم المصرف المركزي الإندونيسي رقم 2/19/PBI/2000 المؤرخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

لم نصادف أية عراقيل في عملية التنفيذ، لأن تجميد الأصول/الحسابات، يمكن أن تقوم به الشرطة أو المدعي العام، الذي يتمتع بكامل الصلاحيات للقيام بذلك، من خلال مصرف إندونيسيا. وهذا التجميد لا يتطلب تصريحا خاصا من مصرف إندونيسيا.

١٠ - الرجاء وصف أي هياكل أو آليات متوافرة لدى حكومتكم للتعرف على الشبكات المالية المرتبطة بأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة وحركة طالبان أو أولئك الذين يدعمونهم والواقعة ضمن اختصاصكم القانوني. ويرجى الإشارة، قدر الإمكان، إلى الطريقة التي يتم بها تنسيق جهودكم على الصعيد الوطني والإقليمي و/أو الدولي.

تتمثل الآلية/الإجراء الذي اتخذته حكومة إندونيسيا لتحديد الأصول العائدة إلى أسامة بن لادن أو تنظيم القاعدة أو حركة طالبان والشبكة المرتبطة بهم وتجري تلك الأصول في التنسيق فيما بين المؤسسات الحكومية، أي إدارة الشؤون الخارجية ومكتب المدعي العام ومصرف إندونيسيا وجميع المصارف. وقد اتخذت هذه الآلية طابعا رسميا/مؤسسيا وأصدرت حكومة إندونيسيا حتى هذا التاريخ سبعة أوامر بتجميد الأصول. إضافة إلى ذلك، اتخذت خطوات أيضا لتجميد أصول أفراد آخرين مدرجين في القائمة الموحدة المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

وفي سياق التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي، قامت الوحدة الخاصة بالتحقيقات المصرفية التابعة لمصرف إندونيسيا والمركز الإندونيسي للتقارير والتحليلات المتعلقة بالمعاملات المالية بمساعدة هيئة الجمارك الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي في تحديد المعلومات المتعلقة بالإرهاب الدولي وتبادل تلك المعلومات.

ووقع المركز، بصفتها وحدة استخبارات مالية، على مذكرة تفاهم مع هيئة AMLO التايلندية ووحدة الاستخبارات المالية الماليزية. وأقام المركز أيضا تعاونا مشابها (يتمثل في توقيع مذكرات تفاهم) مع وحدات استخبارات مالية أخرى مثل شبكة مكافحة الجرائم المالية، الولايات المتحدة الأمريكية، والمركز الأسترالي للتقارير والتحليلات المالية، ووحدة الاستخبارات المالية بهونغ كونغ، ووحدة الاستخبارات المالية بنيوزيلندا ومكتب تقارير المعاملات المشبوهة بسنغافورة، والدائرة الوطنية للاستخبارات الجنائية بالملكة المتحدة. ويخطط المركز في المدى البعيد لتوسيع نطاق تعاونه مع وحدات استخبارات مالية أخرى بهدف تبادل المعلومات الاستخبارية المالية.

وسعيها منها لتوسيع نطاق التعاون الدولي لمنع غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإرهابية، أصبحت إندونيسيا عضوا في مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل

الأموال في عام ٢٠٠١. ويعمل المركز أيضا ليصبح عضوا في مجموعة إيغمنت لوحدات المخبرات المالية في عام ٢٠٠٤.

١١ - يرجى إيضاح الخطوات المطلوبة من المصارف و/أو أي مؤسسات مالية أخرى لأخذ أو تحديد مكان الممتلكات العائدة إلى/أو التي ينتفع بها أسامة بن لادن أو أعضاء تنظيم القاعدة أو حركة طالبان أو الكيانات أو الأشخاص ذوي الصلة بهم. ويرجى بيان كيفية تنفيذ هذه المتطلبات، بما في ذلك أسماء وأنشطة الهيئات المكلفة بالرقابة.

كما ذكرنا قبالا، استجابت المصارف استجابة إيجابية إلى آلية/إجراء تجميد الأصول أو الحسابات.

علاوة على ذلك، فإن مبدأ "اعرف زبونك" يقتضي من المصارف وغيرها من المؤسسات المالية أن تضع سياسة وإجراءات داخلية كأداة لمعرفة هوية الزبائن المحتملين ومعلومات شخصية عنهم وعن أنشطتهم التجارية بحيث تقتنع المصارف وغيرها من المؤسسات المالية بأن الأموال التي أودعها الزبائن ليست مستمدة من أي جريمة، بما في ذلك جريمة الإرهاب.

وقبل التعامل مع الزبائن المحتملين، يشترط بالمصارف وغيرها من المؤسسات المالية أن تجمع معلومات عن هويتهم وأهدافهم والغرض من مشاريعهم التجارية وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة بغية التعرف على هوية الزبائن المحتملين وهوية غيرهم من الأطراف، في حال قام زبون محتمل بالتصرف نيابة عن طرف آخر. كما يشترط بها أن تحتفظ بسجلات للزبائن لمدة خمس سنوات بما في ذلك إضافة آخر ما يستجد من معلومات إلى سجلات الزبائن القديمة، وتحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها إلى المركز الإندونيسي للتقارير والتحليلات المتعلقة بالمعاملات المالية. ويجب التثبت من هوية زبون محتمل بتوفير الوثائق الثبوتية اللازمة. وينبغي للمصارف والمؤسسات المالية أن تثبت من صحة هذه الوثائق الثبوتية.

وتطبيقا لمبدأ "اعرف زبونك"، يشترط بالمصارف وغيرها من المؤسسات المالية أن تنشئ وحدة خاصة و/أو أن تعين موظفا مسؤولا عن تنفيذه.

وينبغي لجميع السلطات المالية في إندونيسيا مثل مصرف إندونيسيا، الذي يشرف على القطاع المصرفي، ووزارة المالية، التي تشرف على المؤسسات المالية غير المصرفية، ومؤسسة "باي بام" التي تشرف على السوق الرأسمالية، أن تراقب أداء مبدأ "اعرف زبونك" كل في مهنته.

١٢ - يطلب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) من الدول الأعضاء توفير "ملخص مفصل عن الممتلكات المجمدة للأشخاص والكيانات المذكورة في القائمة". يرجى تقديم قائمة بالممتلكات التي تم تجميدها عملاً بهذا القرار. ويجب أن تشمل هذه القائمة كذلك على الممتلكات التي تم تجميدها وفقاً للقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٣٣ (٢٠٠١) و ١٣٠٩ (٢٠٠٢). ويرجى تضمين المعلومات التالية في كل قائمة، وفي حال أمكن ذلك:

- هوية الأشخاص والكيانات التي جمدت ممتلكاتها.
- وصف لطبيعة الممتلكات المجمدة (مثل الإيداعات المصرفية والأوراق المالية والممتلكات التجارية والسلع الثمينة والأعمال الفنية والممتلكات العقارية وغيرها من الممتلكات).
- قيمة الممتلكات المجمدة.

استناداً إلى التقارير التي تم جمعها من دوائر الشرطة اعتباراً من ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، فيما يلي الحسابات المصرفية التي تم تحديد عائدتها إلى أفراد مدرجة أسماؤهم في القائمة الموحدة:

الرقم	الاسم	اسم المصرف
١ -	إمام سامودرا الملقب باسم عبد العزيز، أبو عمر، فايز يونشار (الجنسية: إندونيسي)	مصرف نيجارا الإندونيسي، فرع سيرانغ اسم صاحب المصرف: عبد العزيز مصرف نيجارا الإندونيسي، فرع ميدان اسم صاحب المصرف: ألفيان يادري هوتابارات مصرف آسيا الوسطى، فرع سيرانغ اسم صاحب المصرف: عبد العزيز
٢ -	الدكتور أزهرى بن حسين الملقب باسم آلان (الجنسية: ماليزي)	مصرف نيجارا الإندونيسي، فرع بنجولو اسم صاحب المصرف، ساردونا سيليوانغي مصرف إندونيسيا الدولي، فرع بادانغ أتاس اسم صاحب المصرف: أحمد متقن

١٣ - يرجى الإشارة إلى ما إذا قد تم وفقا للقرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢)، رفع التجميد عن أموال أو ممتلكات مالية أو موارد اقتصادية كان قد تم تجميدها لارتباطها بأسامة بن لادن أو أعضاء تنظيم القاعدة أو حركة طالبان أو الأشخاص أو الكيانات المرتبطين بهم، وإذا كان الأمر كذلك، يرجى تحديد قيمة المبالغ التي رفع عنها قرار التجميد أو أفرج عنها مع ذكر الأسباب والتواريخ؟

لم ترد حتى الآن أي تقارير عن الإفراج عن أموال أو أصول مالية أو أصول اقتصادية.

١٤ - تلزم الدول وفقا للقرارات ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، ١٣٩٠ (٢٠٠١)، ١٣٣٣ (٢٠٠٠) و ١٢٦٧ (١٩٩٩)، التأكد من عدم توافر أي أموال أو ممتلكات مالية أو اقتصادية، بشكل مباشر أو غير مباشر، للأشخاص أو الكيانات المذكورين في القائمة من قبل المواطنين أو الأشخاص ضمن إقليمها. يرجى بيان الأساس القانوني المحلي، بما في ذلك وصف مختصر للقوانين، والأنظمة، و/أو الإجراءات المعمول بها في بلدكم لمراقبة تحركات هذه الأموال أو الممتلكات للأشخاص أو الكيانات المعينة والمحددة. هذا الجزء لا بد أن يشتمل على وصف:

- الطريقة، في حال توافرها، المتبعة لإعلام البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بالقيود المفروضة على الأشخاص أو الكيانات المدرجة في قائمة اللجنة، أو الذين تم تحديدهم كأعضاء في تنظيم القاعدة أو حركة طالبان أو من أعوانهما. هذا الجزء يجب أن يشتمل على إشارة إلى نماذج المؤسسات التي تم إعلامها والطرق المتبعة.
- إجراءات ومتطلبات تقارير البنوك، في حال توافرها، مشتملة على استخدام تقارير المعاملات المشبوهة وكيفية دراسة وتقييم مثل تلك التقارير.
- المتطلبات إن وجدت، المفروضة على المؤسسات المالية من غير المصارف لتوفير تقارير المعاملات المشبوهة وكيفية تقييم ودراسة مثل هذه التقارير.
- القيود أو الأنظمة، إن وجدت، المفروضة على تحرك الممتلكات الثمينة كالذهب والألماس وغيرها من الأشياء.
- القيود أو الأنظمة، إن وجدت، التي تطبق على النظم البديلة لإرسال الأموال، مثل نظام "الحوالة" (Hawala) أو غيرها، وعلى الجمعيات الخيرية والمنظمات

الثقافية وغيرها من المنظمات التي لا تستهدف الربح والتي تجمع وتوزع الأموال لأغراض اجتماعية أو خيرية.

يطبق في إندونيسيا حاليا نظام لمكافحة غسل الأموال وقمع تمويل الإرهاب بناء على أحكام القانون رقم ٢٠٠٢/١٥ المتعلق بغسل الأموال، وتطبيق مبدأ "اعرف زبونك" من قبل المؤسسات المالية.

واستنادا إلى القانون المشار إليه أعلاه، والمبدأ الذي يقول "اعرف زبونك"، فإنه يمكن رصد أموال أو أصول الكيانات أو الأفراد الذين تربطهم علاقة بالإرهاب، من خلال تقرير المعاملات المشبوهة، أو تقرير المعاملات النقدية، أو من خلال ما يقدم من تقارير عن تدفق النقود الداخلة إلى أراضي جمهورية إندونيسيا، أو الخارجة منها.

وتقوم إندونيسيا بوضع نظام لمكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب يستند إلى الاحتياجات المحلية، والمعايير الدولية السائدة (التوصيات ٤٠+٨ لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، وصيغتها المنقحة. وفي هذا الصدد، اعتمد البرلمان الإندونيسي، في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تعديل القانون رقم ٢٠٠٢/١٥، الذي تضمن مدخلات من فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال، على النحو التالي:

١' إلغاء الحد الأدنى، البالغ ٥٠٠ مليون روبية إندونيسية، من تعريف عائدات الجريمة (المادة ٢)؛

٢' توسيع نطاق تعريف المعاملة المالية المشبوهة بحيث يشمل المعاملات المتعلقة بعائدات الجريمة، والمعاملات الملغاة؛

٣' تقليص مهلة التقرير المتعلق بالمعاملات المشبوهة، وتقرير المعاملات النقدية، من ١٤ (أربعة عشر) يوما من أيام العمل، إلى ٣ (ثلاثة) أيام عمل؛

٤' إضافة حكم بشأن مناهضة تسريب المعلومات، أو حظر إنشاء معلومات مفادها أن تقرير المعاملات المشبوهة قد تم إعداده وتقديمه؛

٥' وضع أحكام إضافية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة مع بلدان أخرى؛

٦' إضافة الجرائم المسندة، وذلك بإدراج جرائم القمار، وقطع الأخشاب غير القانوني، والبغاء، والجرائم المتعلقة برأس المال، والتأمين، والتلاعب بالضرائب.

وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، اعتمد البرلمان الإندونيسي التعديلات التي تم بموجبها تضمين المدخلات المشار إليها أعلاه.

تقييد حركة السلع الثمينة

لا ينص نظام مناهضة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب في إندونيسيا بصفة محددة على تنظيم شراء الذهب، والماس، وغير ذلك من السلع الثمينة، ونظام التحويل البديل، أو رصد أنشطة المنظمات التي لا تهدف إلى الربح.

وتقتصر النظم المتعلقة بالسلع الثمينة على تقييد حركة الذهب. وينص المرسوم رقم 558/MPP/Kep/12/1998 ورقم 118/MPP/Kep/2003، الصادران عن وزارة الصناعة والتجارة، على أنه يتعين على أية شركة تعتزم تصدير الذهب الحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة. وفي غضون ذلك، لا تزال مسألة تقييد حركة السلع الثمينة الأخرى قيد النظر.

رابعا - حظر السفر

١٥ - يرجى بيان التدابير التشريعية و/أو الإدارية المتخذة لتطبيق إجراءات منع وحظر السفر.

إن مركز تبادل المعلومات التابع لإدارة الشؤون الخارجية وإدارة العدالة وحقوق الإنسان هما الهيئتان الرسميتان من بين المؤسسات المختصة في الحكومة اللتان تتوليان الإشراف على طلبات سمات الدخول، وخصوصا من البلدان التي لا تنعم بالاستقرار. ويمكن الاستشهاد بشتى الأسباب لمنع فرد من الأفراد من الحصول على سمة دخول، بما في ذلك علاقته بأنشطة إرهابية.

واستنادا إلى المواد ١١-٢٣ من القانون رقم ١٩٩٢/٩ المتعلق بالهجرة، يمكن منع الأفراد المشتبه في انتمائهم لشبكة تنظيم القاعدة من دخول الأراضي الإندونيسية أو الخروج منها.

١٦ - هل قمتم بوضع أسماء الأشخاص المذكورين في قائمة "المنوعين من السفر" وطنيا أو قائمة التفتيش على الحدود؟ يرجى الإشارة باختصار إلى الخطوات المتخذة وأي صعوبات تمت مواجهتها.

تقوم المديرية العامة للهجرة، استنادا إلى طلب مقدم من المسؤولين المختصين/ المؤسسة المختصة بإدراج أسماء الأفراد في قائمة الأشخاص المنوعين من دخول الأراضي الإندونيسية أو الخروج منها، وتعمم المعلومات الجديدة على جميع نقاط التفتيش الحدودية في جميع أنحاء البلد.

١٧ - كم مرة ترسلون القائمة المحدثه إلى سلطات مراقبة الحدود؟ وهل تمتلكون القدرة على البحث الإلكتروني في القائمة باستخدام وسائل إلكترونية في جميع نقاط الدخول إلى بلدكم؟

تعمم قائمة الأشخاص ممنوعين من دخول الأراضي الإندونيسية أو مغادرتها مرة في شهر نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر (مرتان في السنة). بيد أنه ترسل أي إضافات إلى المعلومات المتوفرة إلى نقاط التفتيش الحدودية بواسطة الفاكسميلي أو الهاتف أو البريد سرعان ما تتوفر. ولا يتوفر البحث الإلكتروني إلا في بضع نقاط تفتيش حدودية.

١٨ - هل قمتم بإيقاف أي أشخاص مذكورين في القائمة في نقطة حدودية أو عند عبور أراضيكم؟ إذا كان الأمر كذلك، يرجى تقديم معلومات إضافية بالشكل المناسب.

لم يعثر المسؤولون العاملون في نقاط التفتيش الحدودية ورجال الشرطة حتى الآن على أي أفراد أدرجت أسماؤهم في القائمة.

١٩ - يرجى إعطاء بيان موجز عن التدابير المتبعة، إن وجدت، لإدماج القائمة في قاعدة البيانات المرجعية لمكاتبكم القنصلية. وهل كشفت سلطات إصدار التأشيرات في بلدكم عن أي من مقدمي الطلبات المدرجة أسماؤهم في القائمة؟

عندما يكون مقدم طلب الحصول على تأشيرة مدرجا في قائمة الأشخاص ممنوعين من دخول الأراضي الإندونيسية أو مغادرتها، فإن طلبه للحصول على التأشيرة يرفض وتبلغ بذلك السلطات المختصة في جاكرتا.

ويتلقى القسم القنصلي بالسفارات الإندونيسية أو القنصليات على أساس منتظم قائمة محدثة من المديرية العامة للهجرة بأسماء الأشخاص ممنوعين من دخول الأراضي الإندونيسية أو مغادرتها.

خامسا - حظر الأسلحة

٢٠ - ما التدابير التي تعملون بها، إن وجدت، لمنع حيازة الأسلحة التقليدية والأسلحة الدمار الشامل من قبل أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان وغيرهم من الأفراد والجماعات والكيانات المرتبطة بهم؟ وما نوع الضوابط المفروضة على التصدير التي يعمل بها حاليا لمنع الأهداف المذكورة أعلاه من حيازة المواد والتكنولوجيا اللازمة لتطوير وصناعة الأسلحة؟

التدابير المتخذة لمنع حيازة الأسلحة التقليدية

في عام ١٩٦٠، كُلف رئيس الشرطة الوطنية الإندونيسية بصلاحية رصد ومراقبة امتلاك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من قبل المدنيين. وبعد ذلك، في عام ١٩٩١ وعام ٢٠٠٠، شرحت خطوات تنفيذ هذا القانون في إطار دليل التنفيذ لرئيس الشرطة الوطنية الإندونيسية. وفي الوقت الحالي، تقوم الشرطة الوطنية الإندونيسية، بالتنسيق مع وحدة الاستخبارات الوطنية التابعة للقوات المسلحة الإندونيسية وإدارة الخزينة، ولا سيما المديرية العامة للجمارك والضرائب، بأداء مهمات مكلفة بما في مجال رصد ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في إندونيسيا بغية منع سوء استخدامها وانتشار التجارة غير المشروعة بها. إضافة إلى ذلك، يعمل بتدابير إدارية للحد من الأسلحة بموجب الأمر الرئاسي رقم ١٩٧٦/٩ بشأن تشديد مراقبة الأسلحة النارية.

التدابير المعمول بها لمنع حيازة أسلحة الدمار الشامل

قامت إندونيسيا، بغية منع سرقة المواد النووية وتخريب المرفقات النووية، بالتوقيع على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وصدقت عليها في عام ١٩٨٦. بموجب المرسوم الرئاسي رقم ١٩٨٦/٤٩. ويجري تنظيم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحماية المادية للمواد الإشعاعية من سوء الاستخدام بموجب مرسوم هيئة مراقبة الطاقة النووية الإندونيسية رقم 02P/Ka BAPETEN/VI-99.

ويجري تنظيم استيراد وتوزيع المواد الخطرة (البيولوجية والكيميائية). بموجب مرسوم وزير الصناعة والتجارة رقم 254/MPP/Kep/7/2000. والهدف من هذا المرسوم هو مراقبة ورصد استخدام هذه المواد وفق وظيفتها ومنع سوء استخدامها.

٢١ - ما التدابير، إن وجدت، التي قمتم بتبنيها لتجريم انتهاك حظر الأسلحة الموجهة إلى أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وغيرهم من الأشخاص والجماعات والكيانات المرتبطين بهم؟

١' يجري رصد ومراقبة الأسلحة من قبل السلطات الأمنية الإندونيسية ويستهدف الرصد والمراقبة جميع المنظمات التي قد تحاول امتلاك أسلحة بصورة غير مشروعة، بما في ذلك تنظيم أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة.

٢' تمنح الشرطة تراخيص للمدنيين لامتلاك أسلحة على أسس انتقائية، ولا سيما للأفراد المعرضين لجرائم بحكم مناصبهم.

٢٢ - يرجى وصف كيف يمكن لنظام منح تصاريح حيازة السلاح/منح تصاريح لسماسرة الأسلحة، إن وجد، منع أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان وغيره من الأفراد والمجموعات والشركات والكيانات المرتبطين بهم من الحصول على مواد في ظل حظر الأسلحة المفروض.

يعطى تصريح الاتجار بالأسلحة من قبل الشرطة بالتعاون مع الجمارك. وتساعد وحدة الاستخبارات بالقوات المسلحة في رصد هذه العملية.

٢٣ - هل لديكم أي ضمانات تحول دون تحويل الأسلحة والذخائر المنتجة في بلدكم إلى أسامة بن لادن وأعضاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان والكيانات والمؤسسات والمجموعات والأفراد الآخرين المرتبطين بهم أو استخدامهم لها؟

١٠ جميع الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي تنتجها شركات مملوكة للدولة تطلب حصرا من قبل المؤسسة العسكرية الإندونيسية أو الشرطة أو غيرها من المؤسسات الحكومية ولا يتجر بها بحرية.

٢٠ المعايير الأمنية المطبقة من أجل صون الأسلحة والذخائر والمتفجرات التي هي في حيازة القوات المسلحة الإندونيسية وقوات الشرطة الإندونيسية وغيرها من المؤسسات الحكومية المأذون لها بحمل هذه الأسلحة تجرى وفقا للإجراءات المعمول بها كل في مؤسسته/وكالته. ويجري جمع وتسجيل البيانات الإدارية بدقة بالغة، ويجري التسجيل والإشراف على خروج ودخول الأسلحة والذخائر والمتفجرات من المستودعات.

٣٠ يجري ترتيب الأمن المادي أثناء خزن هذه الأسلحة في المستودعات على نحو يحول دون فقدان أو نقل الأسلحة والذخائر والمتفجرات إلى أيدي أشخاص غير مسؤولين.

سادسا - المساعدة والاستنتاج

٢٤ - هل دولتكم مستعدة لتقديم المساعدة إلى دول أخرى أو قادرة على ذلك من أجل مساعدتها على تنفيذ التدابير الواردة في القرارات المذكورة أعلاه؟ إن كان الأمر كذلك، يرجى إعطاء تفاصيل أو مقترحات إضافية.

إن إندونيسيا على استعداد لمساعدة دول أخرى في تنفيذ التدابير الواردة في القرارات المذكورة أعلاه. وقد أقام المركز الإندونيسي للتقارير والتحليلات المتعلقة بالمعاملات المالية

حتى الآن علاقات مع مؤسسات مشابهة في بلدان أخرى وحافظ على تلك العلاقات من أجل تنفيذ سياسة مكافحة غسل الأموال؛ ووقع بعض البلدان على مذكرة تفاهم مع المركز. وأقامت الشرطة الإندونيسية تعاوناً أيضاً مع قوات الشرطة في بلدان أخرى لمحاربة الإرهاب.

٢٥ - يرجى تحديد المجالات، إن وجدت، التي لم يكتمل فيها تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على حركة طالبان/تنظيم القاعدة، وما المجالات التي ترون أن الحصول فيها على مساعدة خاصة أو بناء القدرات فيها من شأنه أن يحسن قدرتكم على تنفيذ نظام الجزاءات المذكورة.

بغية زيادة فعالية تنفيذ السياسة، يجري النظر حالياً في تعديل قانون مكافحة غسل الأموال، مع التركيز بشكل خاص على الاقتراحات الواردة من فرقة العمل للإجراءات المالية عن غسل الأموال.

وأدى انعدام وجود نظام واحد متكامل للهوية الوطنية للمواطنين إلى عرقلة أعمال المركز وأوساط الاستخبارات في تحديد هوية الإرهابيين المحتملين تحديداً فعالاً. وفيما يلي المجالات التي تحتاج إلى مساعدة محددة لتحسين القدرة على تنفيذ نظام الجزاءات:

- يمكن تحسين القدرة في مجال غسل الأموال من خلال توفير تدريب اختصاصي إضافي وتوفير تكنولوجيا المعلومات في ميدان الرصد والشرطة/التحقيق والجمارك والهجرة.
- التدريب وتوفير المعدات لتعزيز المراقبة الإقليمية ومراقبة الحدود منعا لتهريب الأسلحة وغير ذلك.

٢٦ - يرجى تضمين أي معلومات إضافية ترون أن لها صلة بالموضوع.